

الكويت في 9 مايو 2021

السيد / محمود سعود العصيمي
المحترم
الرئيس التنفيذي – شركة بورصة الكويت
دولة الكويت

تحية طيبة وبعد،

الموضوع: تعقيب على الشائعات والأخبار

عملاً بأحكام الفصل الرابع من كتاب الإفصاح والشفافية من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 وتعديلاته الصادرة عن هيئة أسواق المال بتاريخ 9/11/2015 بخصوص التعامل مع الشائعات والأخبار، وبالإشارة إلى ما يتم تداوله في وسائل التواصل الاجتماعي حول " صدور حكم قضائي بالحجز على ممتلكات عائلة الخراافي وشركة الخير الوطنية وجميع الأبناء المتضامنين لصالح بنك الكويت الوطني، وتأثير ذلك على الجهاز المصرفى".

نود الإفاداة في هذا الشأن بما يلي:

أولاً: يتمتع بنك الكويت الوطني بمركز مالي وائتماني قوي في ظل إدارته الحصيفة وتحت مظلة بنك الكويت المركزي، وإن ما بادر به مصرفنا من اتخاذ إجراءات قانونية ضد مجموعة من العملاء (أشخاص طبيعيين وشركات) بموجب سندات تنفيذية (عقود رسمية مؤتقة) يأتي في إطار الإجراءات المصرفية المعتادة التي يقوم بها مصرفنا لتحصيل مدینونيات تجاه أي من العملاء الذي شابهم حالات تغش أو إخلال بالشروط التعاقدية وذلك لاحثهم على سداد مدینونياتهم تجاه البنك.

ثانياً: إن جزء كبير من تلك المدینونيات مدرجة كبنود خارج الميزانية ومكون لها مخصص بالكامل، بينما الجزء المتبقى من تلك المدینونيات المدرجة بالميزانية مغطاة بالكامل بضمادات كافية. وفي حال ما استدعي الأمر إلى قيام مصرفنا بتكوين مخصصات إضافية، فإنه ليس من المتوقع أن يكون لهذا الأمر تأثير مادي على المركز المالي لمصرفنا.

ثالثاً: ينوه بنك الكويت الوطني سياسات وإجراءات حصيفة فيما يخص إدارة مخاطر الائتمان التي قد يتعرض لها مصرفنا، ويأتي ذلك متماشياً مع السياسات الاحترازية التي يتبعها بنك الكويت المركزي خلال السنوات الماضية متمثلة في الطلب من البنوك ومن ضمنها مصرفنا تكوين مخصصات احترازية لمقابلة أية مخاطر ائتمانية غير متوقعة. ذلك فضلاً عن أن مصرفنا يقوم باتخاذ كافة الإجراءات الاستباقية التي تكفل حقوق البنك وتحافظ على مركزه المالي والائتماني المتنين.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،
عن / بنك الكويت الوطني (ش.م.ك.ع)



عصام جاسم الصقر
الرئيس التنفيذي للمجموعة